

Distr.: General  
24 July 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي  
الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين

## التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتايج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٠، ويهدف إلى دعم الجمعية العامة في رصد تنفيذ التوجيهات الواردة في ذلك القرار. والتقرير يركز على المدى الذي تبلغه مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة في إدماج المنظورات الجنسانية في عملها. ويقدم تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز والثغرات المتبقية، مقارنة بالسنوات السابقة. ويُجتمعت التقرير بتوصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة.

\* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

110817 100817 17-12537 (A)



## أولا - مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة، في قراراتها عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، على أن تهيب بيمتات منظومة الأمم المتحدة زيادة الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع ما تنظر فيه من مسائل تندرج ضمن نطاق ولاياتها. وفي الدورة السبعين، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٣٣/٧٠ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل سنتين عن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ويغطي هذا التقرير التقدم الذي أحرز في عدد من العمليات الحكومية الدولية منذ الدورة السبعين.

٢ - وقد أكدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الأهمية المحورية التي تمثلها المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وأكدت أيضا أن التعميم المنتظم لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية. وهذه الالتزامات تنشئ توقعات واضحة للتنفيذ والمتابعة المراعيين للاعتبارات الجنسانية على جميع المستويات، بما في ذلك ما تظطلع به العمليات الحكومية الدولية من أعمال.

## ثانيا - إدماج منظور جنساني في عمل مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية

٣ - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في تلك الدورة، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية لعام ٢٠١٦<sup>(١)</sup>. وجرى أيضا تحليل القرارات التي اتخذها المجلس ولجانته الفنية في تلك الدورة. والتقارير والقرارات التي دُرست هي تلك التي كانت متاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي الحالات التي قدمت فيها الوثائق إلى أكثر من هيئة أو لجنة حكومية دولية واحدة لم يُنظر في تلك الوثائق إلا مرة واحدة فقط. ونظرا لاستخدام المنهجية ذاتها على مدى سبعة أعوام حتى الآن، فإن تحليل الاتجاهات يعطي صورة حقيقية لما يحدث من تغير بمرور الوقت. ولما كان هذا هو أول تقرير من التقارير التي ستقدم كل سنتين، فقد أُدرجت أيضا في التحليل والجداول والأشكال، حسب الاقتضاء، بيانات متعلقة بالدورة السبعين للجمعية العامة ودورة عام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية.

## ألف - المنهجية

٤ - دُرست الوثائق المستعرضة من أجل هذا التقرير للاستدلال على إدماجها منظورا جنسانيا، وهو ما يتجلى في احتوائها على الكلمات الرئيسية التالية: جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي، بما في ذلك صيغ جمعها، حيثما انطبق. واعتبرت الوثائق التي وردت فيها إحدى تلك الكلمات الرئيسية مرة واحدة على الأقل أنها تتضمن منظورا جنسانيا. أما النتائج الإيجابية

(١) وفقاً لقرار الجمعية العامة ١/٨٦، يستخدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في برنامج عمله دورة تبدأ في تموز/يوليه وتنتهي في تموز/يوليه الذي يليه.

الزائفة التي لم تذكر جنس الضحايا أو مرتكبي الاعتداءات، مثل "كارثة من صنع الإنسان" أو "استغلال جنسي"، فلم تؤخذ في الاعتبار.

٥ - والكلمات المختارة هي تلك التي ترد في الغالب الأعم في التقارير والقرارات التي تعالج مسائل المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، حللت الوثائق الناتجة عن الفرز الأول تحليلاً أعمق لتقييم مدى إدماج منظور جنساني فعلاً.

## باء - النتائج الكمية

٦ - في المجموع، نُظر، لأغراض هذا التحليل في ٢٨٢ تقريراً من تقارير الأمين العام و ٣٢٨ قراراً من قرارات الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت الجمعية العامة قد نظرت وحدها في ٢٤٥ تقريراً للأمين العام واتخذت ٢٨٨ قراراً في دورتها الحادية والسبعين. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعام ٢٠١٦، ثمانية تقارير للأمين العام واتخذ ٢٨ قراراً. ونظرت اللجان الفنية، ما عدا لجنة وضع المرأة، في ٢٩ تقريراً للأمين العام واتخذت ١٢ قراراً في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٦. ومن ثم، كان لدى الهيئات الحكومية الدولية العديد من الفرص لإدماج منظورات جنسانية في عملها.

٧ - ويبين الجدول ١ الاتجاهات على مر الزمن في عدد التقارير والقرارات الصادرة عن كل هيئة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦. وتشير الاتجاهات إلى انخفاض مطرد ملحوظ في عدد التقارير المقدمة إلى المجلس ولجانه الفنية، والقرارات التي اتخذها المجلس وهذه اللجان.

الجدول ١

### عدد التقارير والقرارات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦

القرارات						التقارير						الهيئة
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
٢٥٩	٢٥٧	٢٧٥	٢٨٠	٢٦٧	٢٨٨	٢٤٩	٢١٤	٢٤٩	٢٣٨	٢٥٩	٢٤٥	الجمعية العامة
٤٠	٣٧	٤٣	٣٠	٣٠	٢٨	٢٤	١٧	١٥	١٢	١١	٨ <sup>(أ)</sup>	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٦	٣٠	٣١	١٨	١٦	١٢	٥٣	٤١	٣٣	٣٣	٣٣	٢٩ <sup>(ب)</sup>	اللجان الفنية
٣٤٥	٣٢٤	٣٤٩	٣٢٨	٣١٣	٣٢٨	٣٢٦	٢٧٢	٢٩٧	٢٨٣	٣٠٣	٢٨٢	المجموع

(أ) قدم الأمين العام سبعة تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحفاظاً على الاتساق مع السنوات السابقة، أُدرجت لحة عامة في التحليل (E/2016/50).

(ب) حفاظاً على الاتساق مع السنوات السابقة، أُدرجت في التحليل مذكرة أعدتها الأمانة العامة، موجهة إلى لجنة التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2016/4).

٨ - ركّز خمسة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشكل حصري على مسائل متعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما مسائل المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة (٥٦/٧١)، والاتجار بالنساء والفتيات (١٦٧/٧١)، وتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (١٦٨/٧١)، ومضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (١٦٩/٧١)، وتكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: العنف المنزلي (١٧٠/٧١).

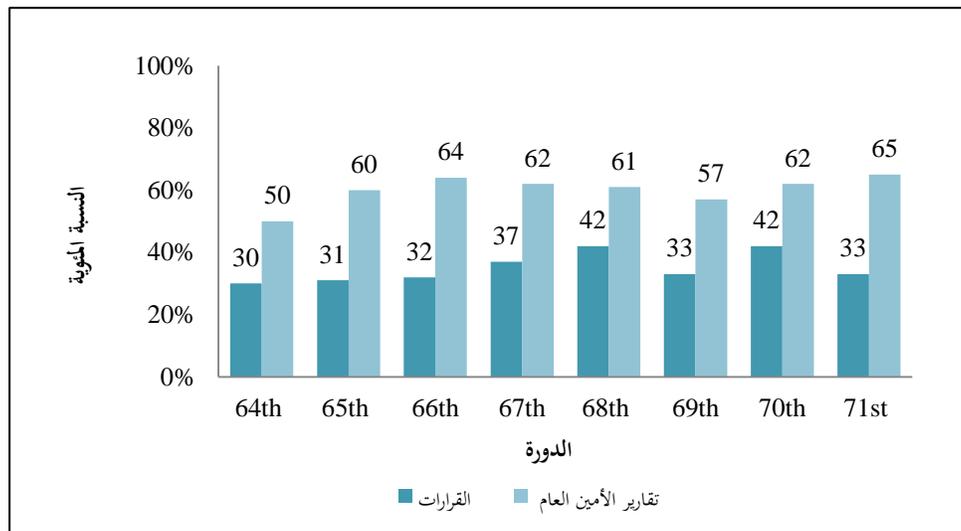
- ٩ - وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرارات سنوية بشأن تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٦/٢) وبشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (٢٠١٦/٤). وفي عام ٢٠١٦، اتخذ المجلس أيضا قراراً بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة وضع المرأة (٢٠١٦/٣). وفي حين أن من الأهمية بمكان أن تتناول الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين على نحو محدد الهدف ومركز، من المهم أيضا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل.
- ١٠ - وتؤكد النتائج التي توصل إليها هذا التقرير أن نمط إدراج المنظور الجنساني في وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، لا يزال غير متسق.

#### ١ - الجمعية العامة

- ١١ - يبين الشكل الأول أن النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا المتخذة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة عادت إلى المستوى الذي بلغته في الدورة التاسعة والستين؛ غير أن نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ذات المنظور الجنساني بلغت أعلى مستوى لها حتى الآن.

#### الشكل الأول

#### الاتجاهات في النسب المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانياً



#### (أ) تقارير الأمين العام

- ١٢ - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات الحكومية الدولية ويمكن أن يسترشد بها في القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. وتضمّن ٦٥ في المائة من ٢٤٥ تقريراً للأمين العام، قُدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، منظورا جنسانيا (انظر الشكل الأول والجدول ٢)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ثمان نقاط مئوية عن الدورة التاسعة والستين. وهذه الزيادة تؤكد أن اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتم تناولها في طائفة واسعة من المجالات الفنية.

- ١٣ - وفي الفترة من الدورة التاسعة والستين إلى الدورة الحادية والسبعين (انظر الجدول ٢ والشكل الثاني)، حدثت زيادة في نسبة التقارير ذات المنظور الجنساني المقدمة إلى جميع اللجان الرئيسية.

وحدثت أكبر زيادة في التقارير المقدمة إلى اللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية) واللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) (بمقدار ١٦ نقطة مئوية و ٢٢ نقطة مئوية على التوالي). وزادت نسبة التقارير المقدمة من هذا النوع إلى اللجنة الثالثة (لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية) بمقدار ١٢ نقطة مئوية، في حين زادت التقارير المقدمة إلى اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي)، واللجنة الخامسة (لجنة الإدارة والميزانية) واللجنة السادسة (القانونية) بمقدار ١١ نقطة مئوية. وبلغت نسبة التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا المقدمة إلى اللجنتين الثانية والخامسة أعلى مستوى لها حتى الآن (٨٨ في المائة و ٥٧ في المائة على التوالي). وفي حين زاد إجمالي عدد التقارير التي نُظر فيها مباشرة في جلسات عامة، انخفضت نسبة إدراج المنظورات الجنسانية في تلك التقارير بمقدار ٧ نقاط مئوية. وفي الوقت نفسه، أُدرجت المنظورات الجنسانية في أكثر من ثلاثة أرباع التقارير المقدمة إلى اللجنتين الثانية والثالثة، والتقارير التي نُظر فيها في جلسات عامة.

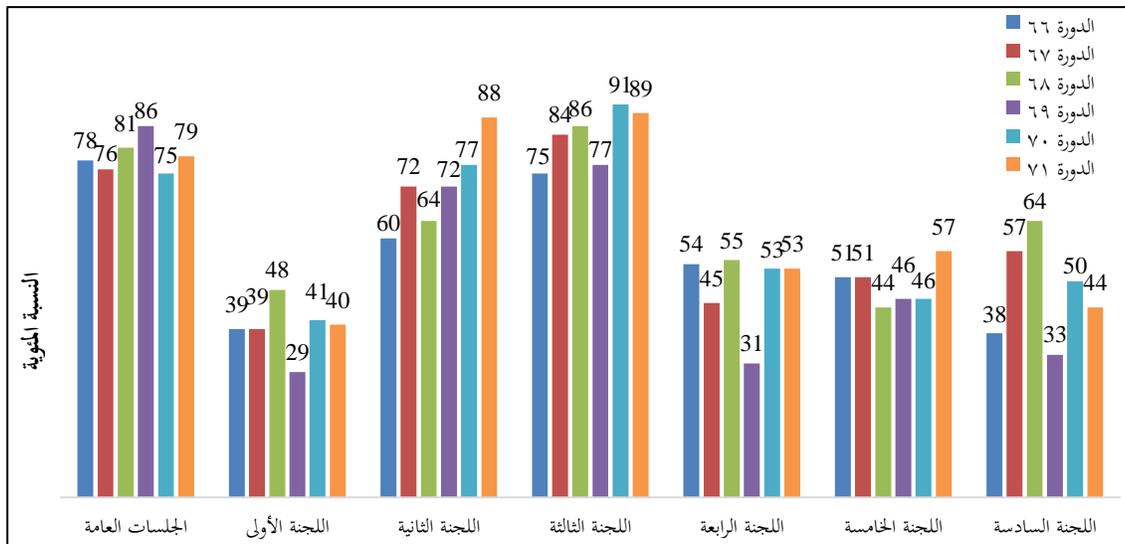
## الجدول ٢

عدد تقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانياً المقدمة إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ونسبتها المئوية

الهيئة التي تقدم إليها التقارير	عدد التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا
الجلسات العامة	٤٢	٣٣	٧٩
اللجنة الأولى	٣٠	١٢	٤٠
اللجنة الثانية	٢٦	٢٣	٨٨
اللجنة الثالثة	٣٥	٣١	٨٩
اللجنة الرابعة	١٧	٩	٥٣
اللجنة الخامسة	٧٩	٤٥	٥٧
اللجنة السادسة	١٦	٧	٤٤
<b>المجموع</b>	<b>٢٤٥</b>	<b>١٦٠</b>	<b>٦٥</b>

## الشكل الثاني

الاتجاهات في نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانياً، حسب اللجان الرئيسية



## (ب) القرارات

١٤ - تضمن ما مجموعه ٣٣ في المائة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين منظورا جنسانيا. ويبين تحليل القرارات حسب اللجان الرئيسية (انظر الجدول ٣ والشكل الثالث) اتجاهات متباينة. فقد زادت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا والتي صدرت عن كل من اللجنة الأولى والثانية والثالثة والخامسة بمقدار ٣ و ١٧ و ٥ و ٢ في المائة على التوالي، مقارنةً بالدورة التاسعة والستين. وبالمقابل، فقد انخفضت النسبة المئوية للقرارات الصادرة في الجلسات العامة وفي اللجنتين الرابعة والسادسة بمقدار ٢ و ٧ و ٢ نقطة مئوية على التوالي. وظلت اللجنتان الثانية والثالثة تتخذان أكبر عدد من القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، بفارق كبير عن اللجان الأخرى، حيث مثلت تلك القرارات ٦١ في المائة و ٦٦ في المائة على التوالي من مجموع مشاريع القرارات التي اعتمدها. وفي المقابل، مثلت هذه التقارير في الجلسات العامة واللجنتين الرابعة والسادسة نسبا قدرها ٤٠ و ١٨ و ٤ في المائة، على التوالي، وهو ما يمثل مستوى غير مسبوق من التدني. وفي حين زاد مجموع عدد القرارات المتخذة مباشرة في الجلسات العامة من ١٥ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ٢٠ في المائة في الدورة الحادية والسبعين، انخفض عدد القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا.

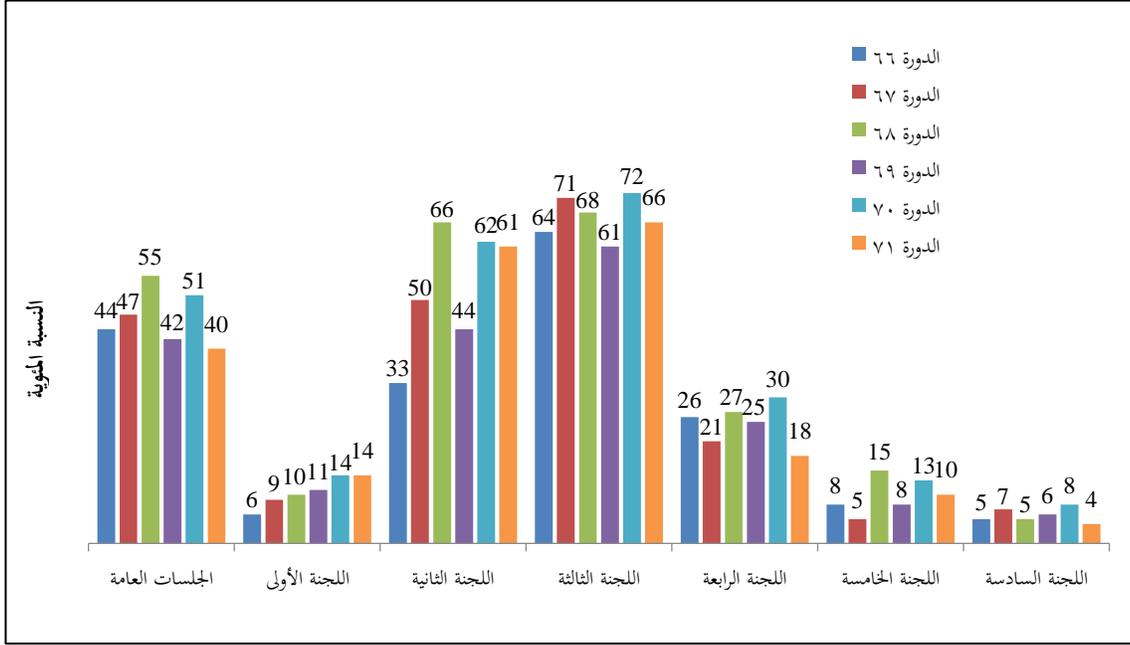
## الجدول ٣

عدد قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الحادية والسبعين التي تشمل منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الهيئة مصدر القرار	عدد القرارات	النسبة المئوية من مجموع القرارات (٢٨٨)	عدد القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا	النسبة المئوية المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا
الجلسات العامة	٥٨	٢٠	٢٣	٤٠
اللجنة الأولى	٦٤	٢٢	٩	١٤
اللجنة الثانية	٣٦	١٣	٢٢	٦١
اللجنة الثالثة	٥٠	١٧	٣٣	٦٦
اللجنة الرابعة	٣٤	١٢	٦	١٨
اللجنة الخامسة	٢١	٧	٢	١٠
اللجنة السادسة	٢٥	٩	١	٤
المجموع	٢٨٨	١٠٠	٩٦	٣٣

## الشكل الثالث

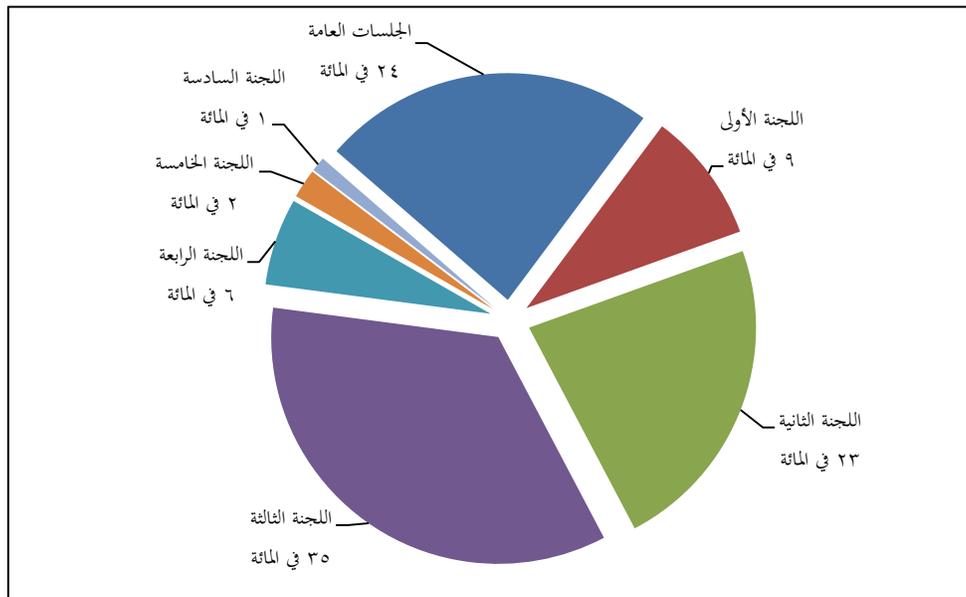
الاتجاهات في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، حسب اللجان الرئيسية



١٥ - ويؤكد النظر في مساهمة اللجان الرئيسية والجمعية العامة في جلساتها العامة في مجموع القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الرابع والجدول ٣) أن اللجنة الثالثة ما زالت هي المصدر الرئيسي لهذه القرارات. فقد ساهمت اللجنة الثالثة بنسبة ٣٥ في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، والمتخذة في الدورة الحادية والسبعين، وإن كان هذا يعتبر انخفاضاً بمعدل ٦ نقاط مئوية بالمقارنة إلى الدورة التاسعة والستين، عندما أسهمت بنسبة ٤١ في المائة من تلك القرارات. أما مساهمات اللجان الرابعة والخامسة والسادسة فلم تتغير عن مساهماتها في الدورة التاسعة والستين، في حين انخفضت مساهمة الجمعية العامة في جلساتها العامة من ٢٥ إلى ٢٤ في المائة. وزادت مساهمة اللجنتين الأولى والثانية في العدد الإجمالي للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً بمقدار ٣ نقاط و ٥ نقاط مئوية، على التوالي (من ٦ في المائة و ١٨ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ٩ في المائة و ٢٣ في المائة في الدورة الحادية والسبعين، على التوالي) ويمكن تفسير انخفاض مساهمة اللجنة الثالثة بحدوث انخفاض بمقدار ٥ نقاط مئوية في مساهمتها في مجمل عدد القرارات المتخذة في الدورة الحادية والسبعين، من ٢٢ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ١٧ في المائة في الدورة الحادية والسبعين.

## الشكل الرابع

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الحادية والسبعين التي تعكس منظوراً جنسانياً



١٦ - تظل اللجنتان الثانية والثالثة مسؤولتين عن تقديم أكثر من نصف القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً، ويمثل ذلك ٥٨ في المائة من مجموع عدد هذه القرارات، مقارنة بنسبة قدرها ٥٩ في المائة في الدورة التاسعة والستين. وبالنظر إلى الإسهام الكبير للجنة الثانية والثالثة في مجموع القرارات ككل، فإن مواصلة إدراجها منظورات جنسانية بصورة منهجية سيكون أساسياً للدفع قدماً بهذه المسألة. وبالمثل، فيما أن ٤٠ في المائة فقط من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الجلسات العامة تضمنت منظوراً جنسانياً، فينبغي استكشاف فرص لإيلاء مزيد من الاعتبار للمنظورات الجنسانية في هذا المنتدى.

١٧ - وهناك ثلاثة عوامل ممكنة ربما تكون قد أسهمت في انخفاض النسبة المئوية الإجمالية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً في الفترة ما بين الدورتين السبعين والحادية والسبعين. فقد انخفض عدد القرارات الصادرة عن اللجنة الثالثة، وتكون بذلك قد خفضت الوزن النسبي لمساهمتها في العدد الإجمالي. وغيّرت اللجنة الرابعة ممارستها السابقة، وهي اعتماد قرار واحد في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(٢)</sup>، واتخذت، بدلا من ذلك، ١١ قراراً، لم يتضمن أي منها منظورات جنسانية<sup>(٣)</sup>. واتخذت اللجنة السادسة خمسة قرارات جديدة بشأن مركز المراقبين لا تشمل منظورات جنسانية. وتمثل هذه القرارات ٦ في المائة من ٢٨٨ قراراً اتخذت في الدورة الحادية والسبعين، وجرى تحليلها لأغراض هذا التقرير، أو تمثل ثلثي الانخفاض في النسبة المئوية الإجمالية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٠.

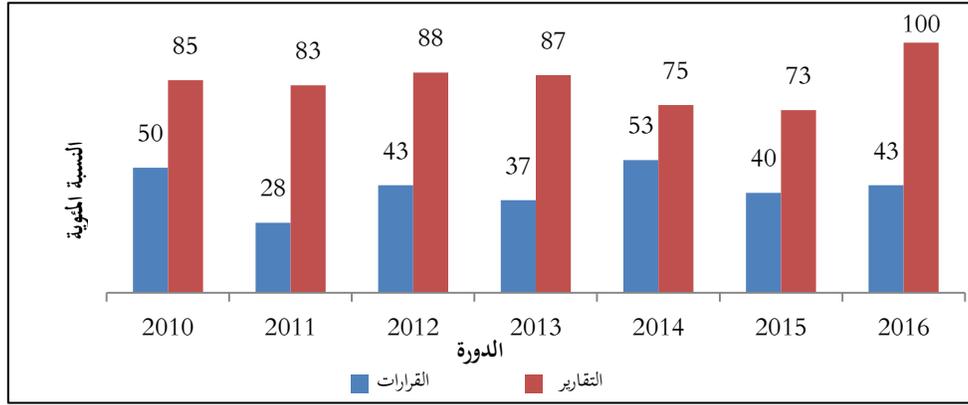
(٣) قرارات الجمعية العامة ١٠٨/٧١ إلى ١١٨/٧١.

## ٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية

١٨ - يبين الشكل الخامس وجود عدم اتساق في إدراج المنظور الجنساني في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ففي عام ٢٠١٦، تضمن ٤٣ في المائة من القرارات و ١٠٠ في المائة من تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس منظوراً جنسانياً. وحجم العينة التي يستند إليها تحليل هذا الفرع صغيرة جداً، أي ثمانية تقارير فقط<sup>(٤)</sup>. ويمثل ذلك انخفاضاً بمقدار أربعة تقارير، مقارنة بتقارير دورة عام ٢٠١٤.

الشكل الخامس

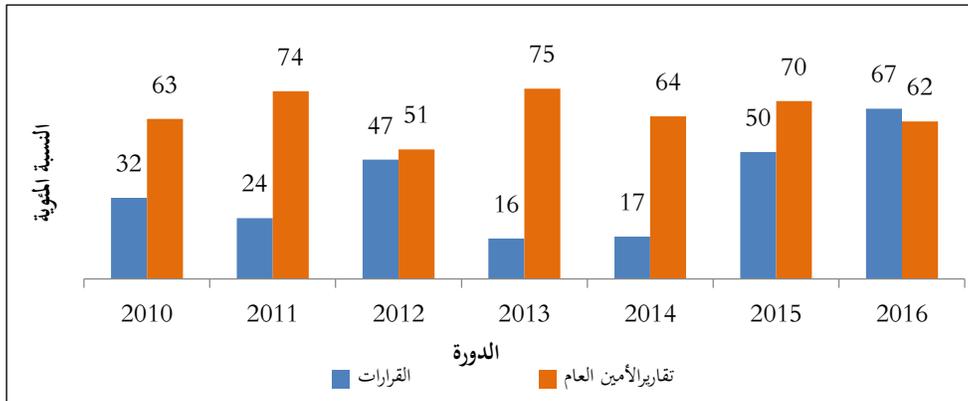
الاتجاهات في نسبة وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظوراً جنسانياً



١٩ - يبين الشكل السادس زيادة كبيرة في مدى إدراج منظورات جنسانية في قرارات اللجان الفنية، من ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن بين تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجان الفنية في عام ٢٠١٦، تضمن ٦٢ في المائة منظوراً جنسانياً، أي بانخفاض قدره ٢ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٤، وانخفاض بمقدار ٨ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠١٥ حينما تضمن ٢٣ تقريراً من أصل ٣٣ تقريراً (أي ٧٠ في المائة) منظوراً جنسانياً.

الشكل السادس

الاتجاهات في نسبة وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً



(٤) قدم الأمين العام سبعة تقارير إلى المجلس. ولأغراض اتساقها مع تحليل عام ٢٠١٤، أُدرجت أيضاً مذكرة أعدتها الأمانة العامة (E/CN.5/2016/4).

## (أ) تقارير الأمين العام

٢٠ - كما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن احتمال أن تتضمن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظوراً جنسانياً أقوى من احتمال أن تتضمن قرارات المجلس هذا المنظور (انظر الشكل الخامس والجدول ٤). ومن ضمن التقارير الثمانية المقدمة من الأمين العام إلى المجلس في عام ٢٠١٦<sup>(٥)</sup>، هناك ستة تقارير متكررة، واثنان صدر بها تكليف مؤخرًا ويتعلقان بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/2016/64 و E/2016/75).

٢١ - ومن ضمن التقارير المقدمة من الأمين العام إلى اللجان الفنية في عام ٢٠١٦، والبالغ عددها ٢٩ تقريراً، تضمن ١٨ تقريراً (٦٢ في المائة) منظوراً جنسانياً (انظر الشكل ٦ والجدول ٤). وتلقت اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات أدنى النسب المئوية من التقارير التي تتضمن منظورا جنسانياً، وذلك بنسبة ٢٠ و ٥٠ في المائة على التوالي. وجميع التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، تضمنت منظورا جنسانياً.

## الجدول ٤

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية<sup>(١)</sup>

الهيئة المقدم إليها التقرير	عدد التقارير	تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٨	٨	١٠٠
اللجان الفنية التابعة للمجلس	٢٩	١٨	٦٢
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٥	٤	٨٠
لجنة المخدرات	٤	٢	٥٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢	٢	١٠٠
اللجنة الإحصائية	١٠	٢	٢٠
لجنة السكان والتنمية	٥	٥	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٣	٣	١٠٠
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات <sup>(ب)</sup>	٤	٣	٧٥

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصراً على مسائل المساواة بين الجنسين.

(ب) يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين وقد اجتمع آخر مرة في عام ٢٠١٥. ولأغراض هذا التحليل، أُدرجت بيانات من عام ٢٠١٥ في هذا الجدول.

## (ب) القرارات

٢٢ - اختلف عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية اختلافاً شديداً بين عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١٦، كما هو مبين في الشكل السابع. وتتولى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية باستمرار إعداد

(٥) تصدر غالبية الوثائق المقدمة إلى المجلس إما عن الهيئات الفرعية أو غيرها من الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

عدة مشاريع قرارات لتعتمدها الجمعية العامة في نهاية الأمر؛ وفي العادة لا تتخذ اللجنة الإحصائية سوى قرارات، وهي قرارات لم يُنظر فيها في هذا التحليل. ويجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين، وقد اجتمع آخر مرة في عام ٢٠١٥، حينما اعتمد إعلاناً وزارياً.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٦، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨ قراراً<sup>(٦)</sup> (انظر الجدول ٥)، أي أقل من عام ٢٠١٤ بمقدار أربعة قرارات. وقد أُدرج منظور جنساني في ٤٣ في المائة من القرارات، وهو ما يعني انخفاضاً قدره ١٠ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠١٤، وإن كان يمثل زيادة قدرها ثلاث نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠١٥. وهذا يعني أن نمط التقلبات الكبير في أعمال المجلس مستمر، من ٢٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٤. أما انخفاض المنظورات الجنسانية في القرارات التي اتخذت في دورة عام ٢٠١٦، فيمكن أن يعزى جزئياً إلى الانخفاض المتزامن في العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذت في تلك الدورة (من ٣٠ قراراً في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ قراراً في عام ٢٠١٦)، وإلى اتخاذ ثلاثة قرارات إجرائية جديدة<sup>(٧)</sup> لا تتضمن منظوراً جنسياً.

٢٤ - وقد تولت اللجان الفنية في الأصل صياغة تسعة قرارات من القرارات الاثني عشر التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تضمنت منظوراً جنسياً، ومن بين هذه اللجان لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وهذا يؤكد الأهمية القصوى لإسهام اللجان الفنية المراعي للاعتبارات الجنسانية في عمل المجلس.

٢٥ - وسجلت اللجان الفنية (باستثناء لجنة وضع المرأة، بسبب تركيزها الحصري على المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين) زيادة كبيرة في اهتمامها بمسائل المساواة بين الجنسين في قراراتها، وذلك من ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكلين السادس والسابع والجدول ٥). غير أن هذه الزيادة يمكن أن تعزى إلى انخفاض مجموع عدد القرارات (١٨ قراراً في عام ٢٠١٤ مقابل ١٢ قراراً في عام ٢٠١٦).

٢٦ - ويمكن أن تعزى زيادة نسبة قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسياً إلى الزيادة النسبية لهذه القرارات التي اتخذتها اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات. فقد تضمن مائة في المائة (أو ثلاثة قرارات) من مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية منظوراً جنسياً في عام ٢٠١٦ مقابل ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤؛ وتضمن ٥٠ في المائة (أو أربعة قرارات من أصل ثمانية) من مشاريع القرارات التي اتخذتها لجنة المخدرات منظوراً جنسياً مقابل ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ونظراً لأن هاتين اللجنتين ساهمتا إلى حد بعيد، مرة أخرى، بأكبر عدد من القرارات في القرارات التي أصدرتها اللجان الفنية (١١ قراراً من مجموع ١٢ قراراً)، فإن عملهما يؤثر على النتائج العامة تأثيراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، فقد اعتمدت لجنة السكان والتنمية مشروع قرار واحد تضمن منظوراً

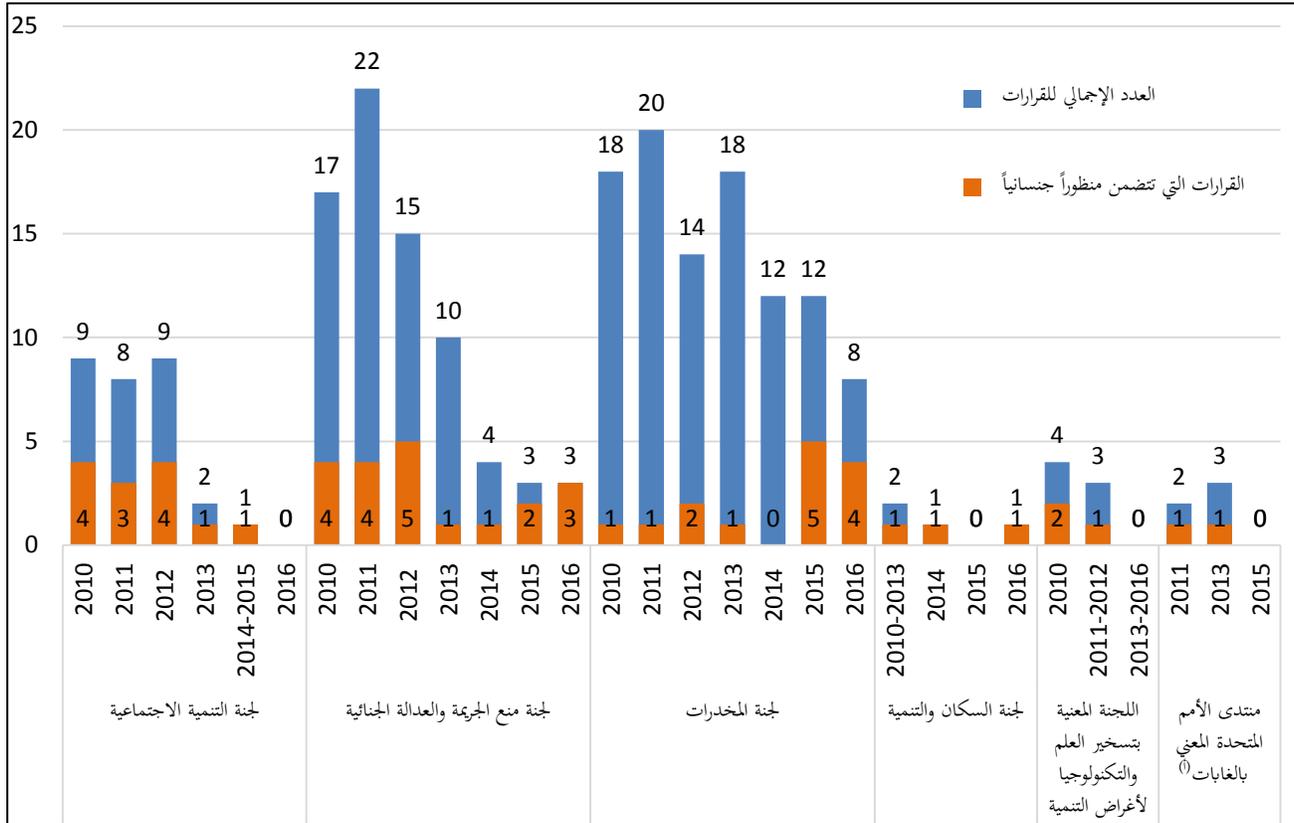
(٦) تحتسب مرة واحدة مشاريع القرارات التي توصي اللجان الفنية بأن يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو الجمعية العامة من خلال المجلس، في إطار الهيئة التي اتخذتها.

(٧) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٦، و ١١/٢٠١٦ و ١٢/٢٠١٦.

جنسانياً، كما كان عليه الحال في عام ٢٠١٤. ولم تتخذ لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلا عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، أي قرارات<sup>(أ)</sup>.

الشكل السابع

الاتجاهات في نسبة قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً



(أ) يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات كل سنتين

(أ) في عام ٢٠١٦، أوصت لجنة التنمية الاجتماعية بأن يعتمد المجلس ثلاثة مشاريع قرارات بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (اعتمد ليصبح القرار ٧/٢٠١٦)، وبشأن إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر (اعتمد ليصبح القرار ٨/٢٠١٦)، وكلاهما تضمنتا منظوراً جنسانياً، وبشأن التنظيم المستقبلي وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية (اعتمد ليصبح القرار ٨/٢٠١٦). وأوصت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأن يعتمد المجلس مشروعين قرارين بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (اعتمد ليصبح القرار ٢٣/٢٠١٦)، وبشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (اعتمد ليصبح القرار ٢٢/٢٠١٦)، وكلاهما تضمنتا منظوراً جنسانياً. وفي عام ٢٠١٥، أعد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مشروع قرار بشأن الترتيبات الدولية المتعلقة بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، لم يراع فيه المنظور الجنساني، لكي يعتمدته المجلس (القرار ٣٣/٢٠١٥) (ورد هذا في تحليل للجدول ٥ والشكل السابع).

الجدول ٥

عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها  
المئوية في عام ٢٠١٦

الهيئة مصدر القرار	عدد القرارات	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٨	١٢	٤٣
اللجان الفنية التابعة للمجلس	١٢	٨	٦٧
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٣	٣	١٠٠
لجنة المخدرات	٨	٤	٥٠
لجنة السكان والتنمية	١	١	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	صفر	صفر	صفر
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	صفر	صفر	صفر
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	صفر	صفر	صفر

٢٧ - وكما حدث في السنوات السابقة، لم تُدرج أعمال لجنة وضع المرأة في تحليل المضمون الذي يتناوله هذا التقرير، تجنباً لانحياز النتائج. وقد أكد عمل اللجنة أثناء عام ٢٠١٦ أن اللجنة هي الجهة الرائدة بلا منازع على الصعيد العالمي في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتوفر الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة (E/2016/27، الفصل الأول - ألف) خارطة طريق مفصلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وحثت اللجنة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات في المجالات الخمسة التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتعزيز تهيئة بيئة ملائمة لتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ وتعزيز الأدوار القيادية التي تتولاها المرأة ومشاركتها التامة وعلى قدم المساواة في اتخاذ القرارات في جميع مجالات التنمية المستدامة؛ وتعزيز عمليات جمع البيانات والمتابعة والاستعراض على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية. واتخذت اللجنة أيضاً قرارين؛ وقدمت مشروعين ليعتمدهما المجلس.

٢٨ - وقد أدت أعمال لجنة وضع المرأة باعتبارها عاملاً لحفز تعميم مراعاة المنظور الجنساني دوراً أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، لا سيما وأن اللجنة تسهم أيضاً في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل الإسراع بخطى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويمكن أن تيسر أعمال اللجنة إدماج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكفالة تحقيق التآزر بين متابعة منهاج عمل بيجين ومتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من منظور الاستجابة للاعتبارات الجنسانية.

## جيم - التحليل المتعمق

٢٩ - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين وموقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على الأهمية التي تولي للمنظورات الجنسانية. ويبين التحليل المتعمق أن التقارير والقرارات كثيراً ما تتفاوت بقدر كبير من حيث مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين.

### ١ - موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية

٣٠ - يُحدّد موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية أهميتها، وقد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة بشأنها. وتوجه تقارير الأمين العام المزيد من الاهتمام إلى مسائل المساواة بين الجنسين لدى ورود تلك الإشارات لا في متن التقرير فحسب، بل وفي الاستنتاجات أو التوصيات أيضاً. ويكون التركيز في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إلى هذه المسائل في فقرات الديباجة والمنطوق، وحين تتضمن تلك القرارات إجراءات أو توصيات معينة لمعالجة المسألة الجنسانية المتناولة. وقد اقتصر هذا التقييم على وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، للحفاظ على إمكانية المقارنة بالنتائج السابقة.

٣١ - ولا يحتوي عدد كبير من تقارير الأمين العام، التي تتضمن منظوراً جنسانياً، فرعاً منفصلاً بشأن الاستنتاجات أو التوصيات. وغالبا ما تختلف هذه التقارير من حيث المحتوى ولكنها قد تشمل، على سبيل المثال، بعض الوثائق المتعلقة بالميزانية (على سبيل المثال، الوثيقتان A/71/640 و A/71/732) أو التقارير المتعلقة بحالة الاتفاقيات<sup>(٩)</sup>. ونظراً إلى أن هذه التقارير قد تتضمن إشارات متعددة إلى المساواة بين الجنسين في جميع أجزائها، وإن كانت لا تتضمن فرعاً عن استنتاجات أو توصيات، فإن موقع الإشارات لا يمكن أن يحدد المستوى الذي تبلغه في تعزيز المنظر الجنساني، بل يحدده مدى تغطية هذه الاستنتاجات والتوصيات ونوعيتها. ولذا، أُدرجت فئة إضافية ('لا ينطبق') فيما يتعلق بتلك التقارير منذ التقرير السابق (A/70/180)، كي تعبر على نحو أدق عن كيفية تناول المسائل الجنسانية في جميع أنواع تقارير الأمين العام<sup>(١٠)</sup>. ويسترشد بهذه المنهجية المعدلة في الاستنتاجات الواردة في الفرع التالي.

٣٢ - ويبين تحليل لموقع الإشارات ذات الصلة في تقارير الأمين العام أن العديد من التقارير لا تولي مسائل المساواة بين الجنسين إلا اهتماماً عابراً (انظر الشكلين الثامن والتاسع). ومن بين التقارير الـ ١٦٠ المقدمة إلى الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، يتضمن ٣٣ في المائة إشارات في المتن فقط؛ ويتضمن ٢٨ في المائة إشارات في المتن وفي الاستنتاجات أو التوصيات (الشكل الثامن). ولا يتضمن ٣٩ في المائة من التقارير التي ترد فيها إشارات إلى المساواة بين الجنسين فرعاً متعلقاً بالاستنتاجات أو التوصيات. ولم تكن هناك تقارير تتضمن إشارات في الفرع المتعلق بالاستنتاجات أو التوصيات فقط. وهذه النسب المئوية مشابهة جداً للنتائج التي تحققت في الدورة التاسعة والستين.

(٩) من الأمثلة الأخرى التقارير المتعلقة باتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل (A/71/122) وبشأن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/71/169).

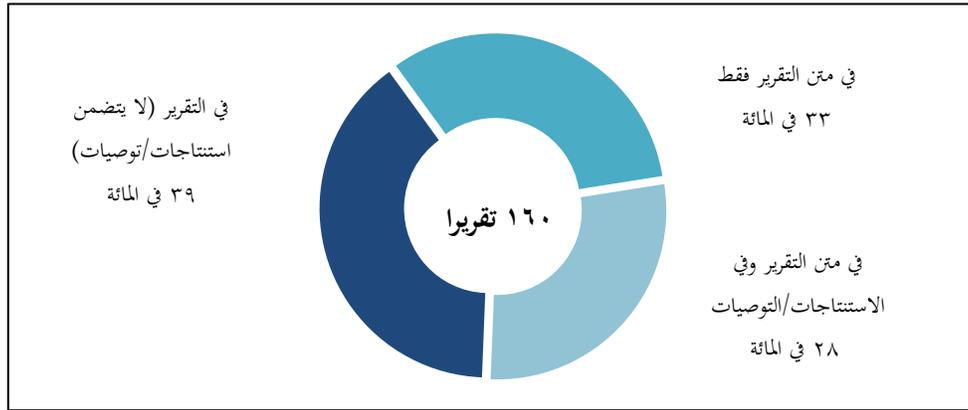
(١٠) توصف هذه الفئة في الشكلين الثامن والتاسع بأنها "في متن التقرير (لا توجد استنتاجات/توصيات)".

٣٣ - وكما هو مبين في الشكل التاسع، من بين التقارير الثمانية التي تتضمن منظورا جنسانيا والمقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تضمّن ٥٠ في المائة إشارات في المتن فقط، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣٩ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٤. وتضمّن ١٣ في المائة إشارات في المتن وفي الاستنتاجات أو التوصيات. ويمثل ذلك أساسا تراجعاً عن عام ٢٠١٤، حين وردت إشارات في الفرع المتعلق بالاستنتاجات أو التوصيات في أكثر من نصف التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا، بينما لم يتضمن إشارات في المتن سوى ١١ في المائة من التقارير.

٣٤ - وتؤكد النتائج المذكورة أعلاه أنه رغم التقدم المحرز في إيلاء اهتمام منهجي لمسائل المساواة بين الجنسين في التقارير، ينبغي أن تبذل الإدارات التي تقدم التقارير مزيدا من الجهود لإدراج منظور جنساني في التوصيات التي يقدمها الأمين العام إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن السياسات العامة.

#### الشكل الثامن

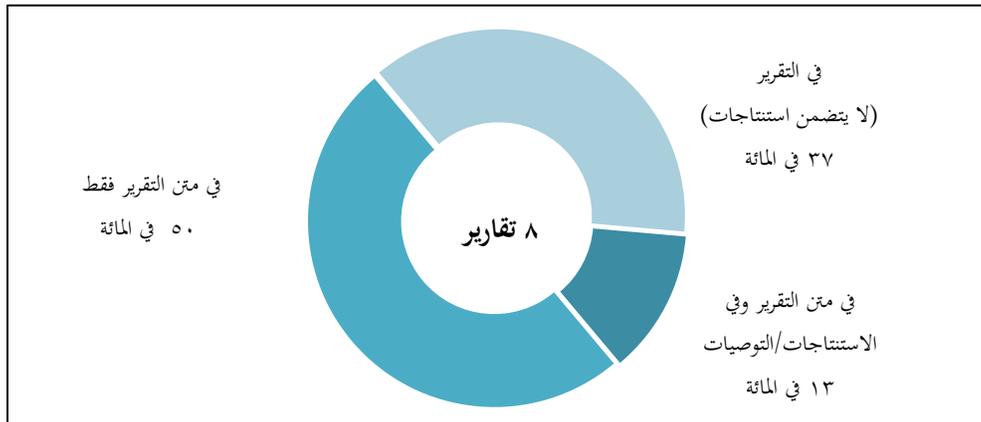
موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة



ملاحظة: لم تتضمن أي تقارير إشارات إلى المسائل الجنسانية في الفرع المتعلق بالاستنتاجات و/أو التوصيات فقط.

#### الشكل التاسع

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦

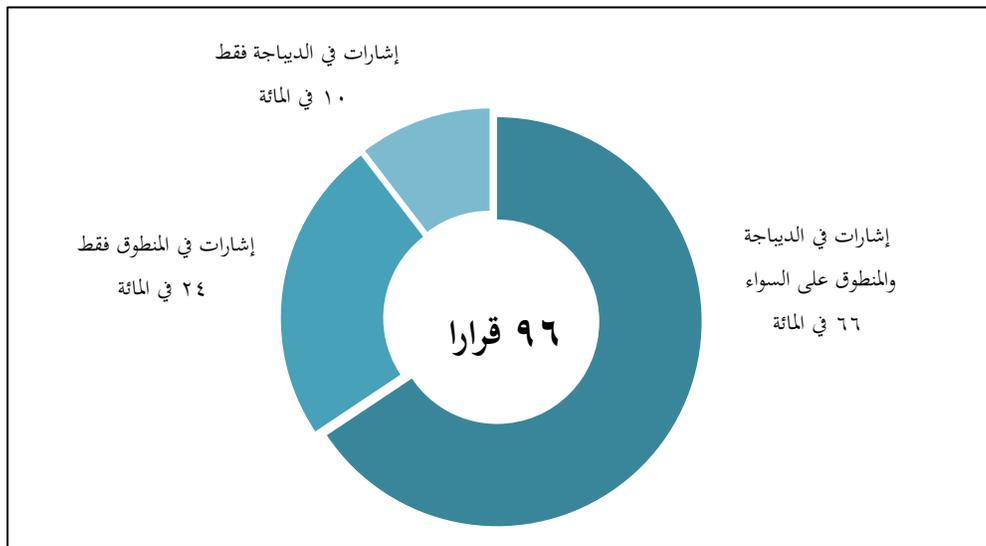


ملاحظة: لم تقدم أي تقارير تتضمن إشارات في الفرع المتعلق بالاستنتاجات و/أو التوصيات فقط.

٣٥ - وتحلى من تحليل موقع الإشارات الجنسانية في قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن من المحتمل إلى أبعد حد أن ترد هذه الإشارات في ديباجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين العاشر والحادي عشر). وتضمن ٦٦ في المائة من قرارات الجمعية العامة و ٦٧ في المائة من قرارات المجلس إشارات إلى المساواة بين الجنسين في الديباجة والمنطوق. والسيناريو الثاني الأكثر ترجيحاً هو إدراج منظور جنساني في المنطوق فقط، دون الإشارة إلى المسائل الجنسانية في الديباجة (٢٤ في المائة من الحالات في قرارات الجمعية العامة و ١٧ في المائة في قرارات المجلس). وتضمن عدد قليل من القرارات منظورا جنسانيا في الديباجة فقط (١٠ في المائة من قرارات الجمعية العامة، و ١٦ في المائة من قرارات المجلس). وتتسق هذه النتائج مع نتائج السنوات الماضية.

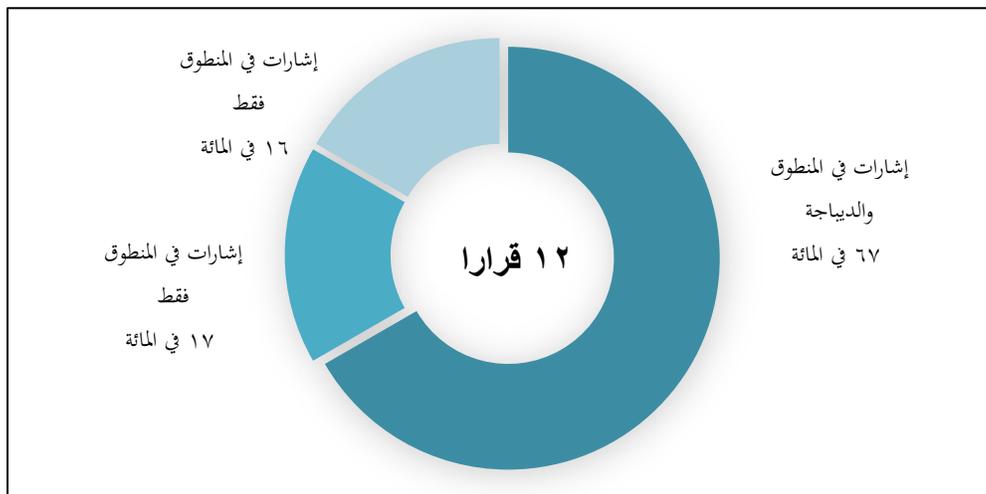
الشكل العاشر

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة



الشكل الحادي عشر

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦



## ٢ - التقييم النوعي

## (أ) المنهجية

٣٦ - على الرغم من أن المنظورات الجنسانية قد ترد في فروع أو أجزاء رئيسية من تقرير أو قرار، فإن أثرها يتوقف على قوة التحليل واللغة المستخدمة فيها. ولتقييم هذه القوة، استُعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرين نوعيين هما: "تغطية" مسائل المساواة بين الجنسين و "نوعية" مناقشة المساواة بين الجنسين.

٣٧ - وقد اعتُبرت التغطية عالية في التقارير التي تضمنت فرعاً مخصصاً لمسائل المساواة بين الجنسين، علاوة على إشارات عديدة إليها في التقرير. واعتُبر وجود إشارة واحدة أو وجود عدد قليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة، وأما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي التقارير التي تضمنت إشارات عابرة مثل "بمن فيهم النساء" بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي قدمت حقائق وأدلة دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب الجنس و/أو تحليل جنساني صريح، فقد صنفت بأنها تتراوح من متوسطة إلى عالية. والتقييم النوعي لمثل هذه التقارير هو خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات الجنسانية والتحليل الأكثر دقة لمسائل المساواة بين الجنسين.

٣٨ - فعلى سبيل المثال، اعتُبر التقرير عن "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)" (A/71/181) عالي الجودة، إذ يجري تحليلاً جنسانياً دقيقاً للفقر مع استعراضه التحديات الهيكلية المتصلة بنوع الجنس أمام القضاء على الفقر في المسائل الشاملة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والعمالة غير الرسمية. ومن الأمثلة الأخرى التقرير عن "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية" (A/71/316) و "التقرير الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا" (A/71/203)، اللذان لقيتا درجات في التقييم النوعي والكمي أعلى من التقارير السابقة.

٣٩ - وحُلِّلت القرارات حسب متغير واحد، وصُنفت بأنها منخفضة التركيز أو متوسطة التركيز أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة عابرة واحدة إلى مسائل المساواة بين الجنسين أنها تعكس تركيزاً منخفضاً، واعتُبرت القرارات عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في حالة تكرار كلمة رئيسية في أكثر من فقرة واحدة منها أو إذا اشتملت على نص معين بشأن وضع واحتياجات النساء والفتيات أو الرجال والفتيان.

## (ب) تقارير الأمين العام

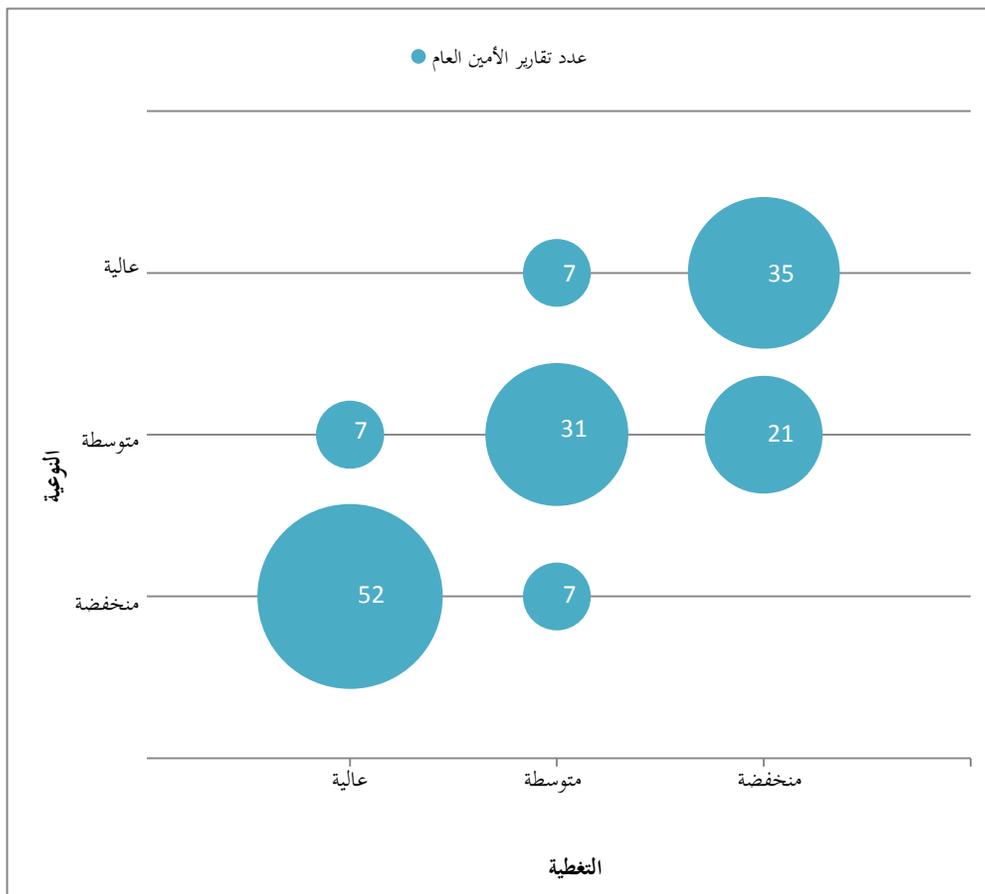
٤٠ - يعرض الشكل الثاني عشر الوارد أدناه توزيع تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة حسب متغيرين هما التغطية والنوعية. ويبين توزيع التقارير حسب المحورين أن التقارير تباينت على نطاق واسع من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ومن حيث خصائص المسائل المدرجة. وكان هناك اتجاه نحو وجود ارتباط عام بين التغطية والنوعية: فالتقارير التي لم تتضمن تغطية كبيرة لمسائل المساواة بين الجنسين، من المرجح أيضاً أن لا تتضمن سوى إشارات سطحية، في حين تقدم التقارير ذات التغطية الواسعة معلومات أدق وتحليلاً أعمق. وكما كان الحال في الدوريتين التاسعة والستين والسبعين،

كان عدد التقارير ذات التغطية والنوعية المنخفضتين (٥٢ من أصل ١٦٠ تقريراً) أكبر من عدد التقارير ذات التغطية والنوعية العاليتين (٣٥ من أصل ١٦٠ تقريراً).

٤١ - وقد زادت النسبة المئوية للتقارير المصنفة بأنها عالية/عالية، أو متوسطة/عالية، أو عالية/متوسطة، من ٣٧ في المائة في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة إلى ٣٩ في المائة في الدورة الحادية والسبعين. وكانت هذه النسبة ٤٣ في المائة في الدورة السبعين. وفي الوقت نفسه، انخفضت النسبة المئوية للتقارير المصنفة بأنها منخفضة/منخفضة، أو متوسطة/منخفضة، أو منخفضة/متوسطة، من ٤٧ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ٤١ في المائة في الدورة الحادية والسبعين. وزادت النسبة المئوية للتقارير المصنفة في خانة المتوسطة (متوسطة/متوسطة) زيادة طفيفة من ١٦ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ١٩ في المائة في الدورة الحادية والسبعين.

الشكل الثاني عشر

تغطية الإشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ونوعية تلك الإشارات، حسب تكرارها



٤٢ - جرى تقييم قوة المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام التي لا تتضمن فرعاً منفصلاً عن الاستنتاجات أو التوصيات باستخدام اختبار التغطية والنوعية. ومن التقارير الثلاثة والستين المدرجة في هذه الفئة، اعتُبر ٤٣ في المائة أنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية أو عالية/متوسطة، ويمثل ذلك زيادة

بمقدار ٧ نقاط مئوية عن الدورة التاسعة والستين. وكانت النسبة المئوية لتقارير الأمين العام التي اعتُبرت منخفضة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة هي ٣٨ في المائة، ويعكس ذلك انخفاض قدره ٢ نقطة مئوية عن الدورة التاسعة والستين. وانخفضت النسبة المئوية للتقارير المصنفة في خانة المتوسطة (متوسطة/متوسطة) من ٢٤ في المائة في الدورة التاسعة والستين إلى ١٩ في المائة في الدورة الحادية والسبعين.

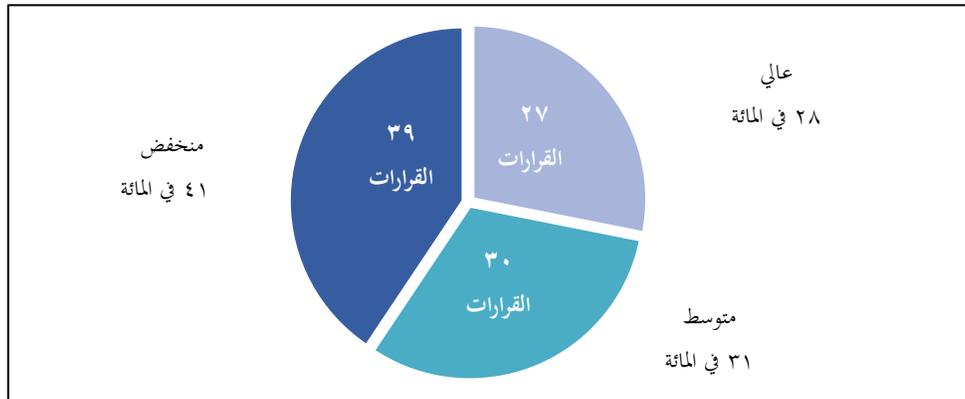
### (ج) القرارات

٤٣ - على النحو المبين في الشكل الثالث عشر، من القرارات الستة والتسعين التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين والتي تضمنت منظورا جنسانيا، يركز ٢٧ قرارا (٢٨ في المائة) تركيزا عاليا على مسائل المساواة بين الجنسين، وهذا على غرار الدورة التاسعة والستين، التي تضمنت ٢٥ قرارا (٢٧ في المائة) في هذه الفئة. وازدادت نسبة القرارات التي تركز تركيزا متوسطا على مسائل المساواة بين الجنسين بمقدار ١٠ نقاط مئوية، مقارنة بالدورة التاسعة والستين، من ٢١ في المائة إلى ٣١ في المائة. ويشير ذلك إلى أن القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا والتي صدرت عن الدورة الحادية والسبعين تضمنت تركيزا أعلى على مسائل المساواة بين الجنسين من حيث الجودة والتغطية من القرارات التي صدرت عن الدورة التاسعة والستين.

٤٤ - ومن القرارات السبعة والعشرين العالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين، تضمن ٢١ قرارا إشارات صريحة إلى تقرير مقابل<sup>(١١)</sup>. وتتضمن نسبة قدرها ٦٧ في المائة من التقارير المقابلة إشارات إلى المسائل الجنسانية لا في المتن فحسب بل وفي الاستنتاجات أو التوصيات أيضا. وتشير هذه الأرقام إلى وجود ارتباط شديد بين المسائل الجنسانية في استنتاجات أو توصيات تقارير الأمين العام والعبارات ذات الصلة الواردة في منطوق القرارات المقابلة لها. وقد لوحظ هذا الارتباط أيضا في التقرير السابق المتعلق بهذه المسألة (A/70/180).

الشكل الثالث عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في القرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة



(١١) على سبيل المثال، في قرار الجمعية العامة ١٦٤/٧١، يتضمن جزء الدياجاجة فقرة تشير صراحة إلى تقرير للأمين العام (A/70/185).

٤٥ - تناولت الجمعية العام في قراراتها مسائل المساواة بين الجنسين بطرائق مختلفة، منها توجيه الدعوة إلى إدماج منظور جنساني في المسألة التي تكون قيد النظر والإقرار بأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في المسألة التي تكون قيد النظر، والاعتراف بأوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس تحديداً، والفجوات القائمة بين الجنسين في عدة مجالات. ودعت الجمعية العامة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل في المجال المحدد الذي يكون قيد النظر، وإلى تمكين النساء والفتيات، وأدرجت منظورا جنسانيا عند تناولها مسائل حقوق الإنسان. وكانت هناك أيضا دعوات متنامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٤٦ - وتضمن الكثير من القرارات ذات التركيز المتوسط والتركيز العالي على المسائل الجنسانية فقرات بشأن إدماج المنظور الجنساني في المجالات التي تكون قيد النظر. فعلى سبيل المثال، في القرار الذي يؤيد الخطة الحضرية الجديدة (٢٥٦/٧١)، توخى الموقعون على إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع جملة أمور منها مدن تعزز المساواة بين الجنسين وتمتع العنف ضد النساء والفتيات والتحرش بمن في الأماكن الخاصة والعامة في الوقت الذي تشجع فيه تنفيذ تخطيط حضري وسياسات إسكانية تراعي المنظور الجنساني. وبالمثل، أقرت الجمعية العامة، في قرارها بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (٢٤٥/٧١)، بدور المرأة في القطاع الزراعي، وكذلك بالفجوة القائمة بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتصلة بالزراعة. ومن الأمثلة الأخرى قرارا الجمعية العامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (١٢٧/٧١)، وبشأن التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية (١٢٨/٧١)، اللذان يطبقان منظورا جنسانيا على مسائل شاملة في سياقات تقديم المساعدات الإنسانية.

### ثالثا - إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية: مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٤٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أداء الدور المركزي الذي أسندته إليها الدول الأعضاء في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على جميع المستويات، دعما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعتدل، ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني. وخطت الهيئة خطوات كبيرة في الاستفادة من الالتزامات التحويلية والشاملة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والتي تعهدت بها الدول الأعضاء منذ عام ٢٠١٥. واستجابت الهيئة للتوجيهات والطلبات والتوقعات الجديدة والموسعة من الدول الأعضاء، إذ دعمت وضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر الوثيقة E/CN.6/2017/2). وعلى وجه الخصوص، شمل الدعم المعياري تقديم الأدلة وتعزيز قاعدة المعارف والدعوة والاتصال وإذكاء الوعي وبناء الشراكات. وجمعت بين أصحاب المصلحة لوضع الاستراتيجيات بشأن النهوض بالأهداف المشتركة.

٤٨ - وقد ساعد الدعم المعياري الذي قدمته الهيئة إلى الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والعمليات الحكومية الدولية المواضيعية، في زيادة الاهتمام الذي يُؤكِّد للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتوسيع نطاق إدماج المنظورات الجنسانية في الوثائق الختامية لتلك الهيئات والعمليات. وعلى نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة، كان على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعتمد على التبرعات من أجل الاضطلاع بولايتها المتصلة بتقديم الدعم المعياري (انظر القرار ١٣٣/٧٠).

٤٩ - وظلت لجنة وضع المرأة محور تركيز رئيسي للدعم المعياري الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام ٢٠١٦، دعمت الهيئة اللجنة في وضع خارطة طريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني (E/2016/27)<sup>(١٢)</sup>، وفي تقديم توجيهات شاملة، في عام ٢٠١٧، بشأن كفاءة التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل الآخذ في التغير (E/2017/27-E/CN.6/2017/21). ووسعت الهيئة أيضا تعاونها مع أمانات اللجان الفنية الأخرى فيما يتعلق بدعم هذه اللجان في توسيع نطاق إدراج المنظورات الجنسانية في أعمالها. ولتحقيق هذه الغاية، استضافت الهيئة بالاشتراك مع أمانات عدة لجان فنية مناقشة حول مائدة مستديرة عقدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ مع رؤساء اللجان الفنية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني. وكان هذا الحدث فرصة هامة للجان الفنية المشاركة كي تعرض جهودها الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في أعمالها وفي إسهاماتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأتاح هذا الحدث أيضا الفرصة أمام تلك اللجان الفنية لمواصلة توسيع نطاق ما تقوم به من تعاون وتفاعل وتبادل للمعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٥٠ - وتغنم هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصا جديدة لدعم الدول الأعضاء في عمليات متابعة النتائج من قبيل خطة عام ٢٠٣٠. وفي سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، شمل ذلك بذل جهود منتظمة في مجال التوعية لتشجيع إيلاء الاهتمام للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وللمنظورات الجنسانية عبر استعراضات وطنية طوعية؛ وعقد اجتماع لفريق خبراء، في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بشأن الهدف ٥ والصلات القائمة بينه وبين الأهداف الأخرى، ولا سيما تلك التي هي قيد الاستعراض في دورة عام ٢٠١٧ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وتبادل أفكار رئيسية بشأن الوثيقة الختامية للدورة.

٥١ - وفي أعقاب مقرر اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمواصلة وتعزيز برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية، وعلى وجه الخصوص، لوضع خطة عمل للشؤون الجنسانية من أجل دعم تنفيذ القرارات والولايات المتعلقة بالشأن الجنساني في إطار الاتفاقية، عمّقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع أمانة الاتفاقية ومع الأطراف فيها دعما لهذا الجهد، وسوف تواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل اعتماد الخطة في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

(١٢) توجيه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني (Driving the gender-responsive implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development).

٥٢ - وتولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لدعم العمل من أجل وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة يولي المنظور الجنساني مراعاة كاملة، وذلك استجابة لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١). وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عقدت الهيئة اجتماعا للخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وَصَّعَ مجموعة من التوصيات الرامية إلى تناول حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي من أجل أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية. وتُسهم الهيئة أيضا بانتظام في التشاورات الجارية بشأن المرحلة ١ من العملية، وستواصل تقديم المدخلات التقنية مع مضي العملية الحكومية الدولية قدما.

#### رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ - زادت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب نتائج عمليات حكومية دولية أخرى في الفترة المشمولة بهذا التقرير، من تعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأعطت زخما إضافيا لعملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر المجموعة الكاملة من أنشطة التنفيذ، على جميع المستويات ومن جميع أصحاب المصلحة. وينبغي للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين أن تغتتم الفرصة لمواصلة النهوض بهذا الالتزام.

٥٤ - يظل التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني متفاوتا في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي استعرضت في هذا التقرير. وبقيت النسبة المئوية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا بالمستوى الذي تحقق في الدورة التاسعة والستين، ولكنها كانت أقل من المستويات التي سُجِّلت في دورات أخرى. وفي الوقت الذي أحرزت فيه اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدما حقيقيا في تجسيد المنظورات الجنسانية في نتائج أعمالها، كان التقدم الذي أحرزه المجلس ذاته أكثر تواضعا، وبقي دون مستوى الذروة الذي تحقق في عام ٢٠١٤.

٥٥ - وازدادت نسبة تقارير الأمين العام التي تضمنت منظورا جنسانيا والتي قدمها إلى الجمعية العامة وعلى وجه الخصوص إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذ بلغت ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى المجلس، ولكنها استمرت في التذبذب فيما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى اللجان الفنية. ومن ثم، فإن الفرص لا تزال متاحة أمام المزيد من الإدراج المنهجي للمنظورات الجنسانية على نحو شامل في تقارير الأمين العام، وأمام مواصلة تعزيز نوعية التحليل الجنساني وإدراج التوصيات المراعية للمنظور الجنساني.

٥٦ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداء دورها المركزي في دعم العمليات الحكومية الدولية، على الرغم من قلة الموارد. وستواصل تقديم دعمها المتخصص والتقني من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومبجل ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني، ومن أجل تعميم المنظور الجنساني على نحو ممنهج، وتعزيز وتعميق الإطار العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٥٧ - وقد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

- (أ) الإهابة بالدول وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا على نحو منهجي من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛
- (ب) الإهابة من جديد بجميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع البنود التي تنظر فيها هذه الهيئات والتي تندرج في نطاق ولاياتها؛
- (ج) الالتزام بتكثيف جهودها الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في عملها في الجلسات العامة واللجان الرئيسية، وتشجيع رئيس الجمعية العامة ورؤساء ومكاتب لجانها الرئيسية على رصد التقدم المحرز في إدماج المنظور الجنساني في القرارات المتخذة أثناء كل دورة من دوراتها؛
- (د) الإهابة بالجلسة الاقتصادية والاجتماعي أن يعجل إدماج منظور جنساني في قراراته والإهابة باللجان الفنية أن تضمن إدراج منظور جنساني في مشاريع القرارات التي تعد لكي يتخذ المجلس و/أو الجمعية العامة إجراءات بشأنها؛
- (هـ) الإهابة بالدول وجميع أصحاب المصلحة أن يجسدوا بشكل منهجي منظورا جنسانيا في جميع مراحل العملية التحضيرية لإبرام اتفاق عالمي بشأن الهجرة؛
- (و) توجيه طلب إلى الأمين العام أن يتخذ خطوات كفيلة بأن تتضمن جميع التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية تحليلا جنسانيا، وتستخدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وتتضمن أمثلة ودراسات لحالات فردية عن أثر السياسات والبرامج في النساء والفتيات، وتشمل توصيات مراعية للمنظور الجنساني؛
- (ز) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ بالكامل وظيفتها المتمثلة في تقديم الدعم المعياري، وتوفير تحليلاً للسياسات، ومعرفة، وأدلة دعماً للمداولات الحكومية الدولية، وتواصل إذكاء الوعي بفرص تعميم منظور جنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وتقديم المساعدة التقنية بشأن تعزيز إدراج منظور جنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ووثائقها الختامية الأخرى.